

حين يحتاج الباحثون: المطالبة بإتاحة المعرفة العلمية للجميع

براين بيرنزهاوزن



المخلص:

يعرض المقال تصاعد اعتراض الباحثين على قيود الوصول إلى المنشورات الأكاديمية، من خلال استقالة وينستون هايد من هيئة تحرير (Genomics) وقرار بيتر سوبر الامتناع عن تحكيم مقالات لدى جهات مرتبطة برابطة الناشرين الأمريكيين. ويشرح أثر كلفة الاشتراكات في حرمان باحثين ومؤسسات، خاصة في البلدان النامية، من الاطلاع على نتائج مهمة. كما يوضح مراحل التحكيم والنشر وأدوار الباحثين والمحررين والناشرين، وعلاقة شروط حقوق التأليف والترقية الوظيفية بقبول النظام القائم. ويتناول الجدل حول مشروع (Research Works Act) وسياسة الإتاحة العامة للمعاهد الوطنية للصحة في عام 2012. ويختتم بعرض دعوة لتعميم إتاحة الأبحاث الممولة من المال العام، بوصفها مسارًا يتيح للمجتمع دعم الوصول المفتوح والمشاركة في النقاش.

الكلمات المفتاحية: الوصول المفتوح، النشر الأكاديمي، احتجاجات الباحثين، تحكيم الأقران، الأبحاث الممولة عامًا

مقدمة:

في الأسبوع الماضي، أقدم وينستون هايد على خطوة وصفها بأنها قد تضر مسيرته المهنية. فقد أعلن الأستاذ المشارك في المعلوماتية الحيوية وعلم الأحياء الحاسوبي في كلية هارفارد للصحة العامة استقالته من هيئة تحرير (Genomics)، وهي دورية مؤثرة في تخصصه.

وأوضح في مقال نشرته الفارديان أنه لم يعد يستطيع العمل ضمن نظام يحقق أرباحًا معتبرة للناشر، بينما يحرم زملاءه في البلدان النامية فعليًا من نتائج البحث، وأنه لم يعد يقبل الوقوف متفرجًا أمام تقييد الموارد العلمية.

ينضم انتقاد هايد لناشر الدورية، (Elsevier)، إلى أصوات متزايدة تعترض على سياسات دور النشر الأكاديمية التي تقيد الوصول إلى الأبحاث. ويرى باحثون مثله أنها تمنع أبحاثًا مهمة من تحقيق أثرها الممكن. ويذكر، مثلًا، أن زملاءه في جنوب أفريقيا لا يستطيعون قراءة دوريات طبية حيوية أساسية لأن مكباتهم لا تستطيع تحمل تكلفة الاشتراك.

والاشتراكات الفردية في الدوريات وقواعد البيانات الأكاديمية باهظة أيضًا؛ إلى حد أن كثيرًا من المؤلفين يتبادلون مواد محمية بحقوق التأليف داخل شبكات من الزملاء الموثوقين بدل شراء نسخهم من مواقع الناشرين.

النشر الأكاديمي عملية معقدة. يقدم الأساتذة مقالاتهم إلى الدوريات أملًا في نشرها. وتدير الدوريات عادة هيئات تحرير ترسل المخطوطات إلى خبراء يقيمون، دون إعلان أسمائهم، صرامتها العلمية وجدارتها.

هؤلاء الخبراء أقران الباحثين الذين قدموا الأعمال، ومن هنا مصطلح «تحكيم الأقران». يقرؤون المخطوطات ويقيمونها ويعلقون عليها دون أجر، ويحكمون على ملاءمتها للنشر. ويستخدم المحررون تقاريرهم لاتخاذ قرار قبول كل عمل أو رفضه.

يجمع المحررون المخطوطات المجتازة للتحكيم في أعداد ترسل إلى الناشرين، الذين يتولون التحرير اللغوي والطباعة والتجليد والشحن إلى المؤسسات البحثية والمشتريين الأفراد. ويدفع المشتركون رسومًا سنوية للمحتوى، كما يتيح الناشر الإلكتروني، وغالبًا بمقابل. وفي مقابل النشر يطلب الناشر كثيرًا من المؤلفين التنازل عن حقوق التأليف في مخطوطاتهم.

يقبل كثير من الباحثين هذه الشروط، ولا سيما الباحثين الشباب في بداية مسيرتهم، لأن الترقية والتثبيت الوظيفي في الجامعات يعتمدان على المنشورات المحكمة. فلا يستطيعون المجازفة بعدم الامتثال لشروط الناشر.

وهكذا لا تتاح نسبة كبيرة من أحدث الأبحاث إلا لمن يقدرون على دفع ثمنها. لكن نقد النظام التقليدي يتصاعد، وكذلك المطالبة بوصول مفتوح إلى المواد العلمية.

وفي وقت سابق من 2012، أثار بيتر سوبر اهتمامًا مشابهًا بإعلانه التوقف عن تحكيم مقالات الدوريات المرتبطة برابطة الناشرين الأمريكيين (AAP). وكان وقتها مدير مشروع هارفارد للوصول المفتوح ومدير الوصول المفتوح في (Public Knowledge).

كانت الرابطة تدعم مشروع (Research Works Act)، الذي استهدف منع الوكالات الفيدرالية من فرض سياسات للوصول المفتوح، مثل سياسة الإتاحة العامة للمعاهد الوطنية للصحة (NIH). وتضمن تلك السياسة إتاحة الأبحاث التي تمولها المعاهد، أي بأموال دافعي الضرائب، لكل من يريد قراءتها. وقد تعهد سوبر وهايد بتوجيه جهودهما الأكاديمية نحو مشروعات الوصول المفتوح.

تعثر دعم مشروع القانون في فبراير 2012، لكن إتاحة الأبحاث الممولة من المال العام ظلت استثناءً لا قاعدة. وفي هذا الأسبوع ظهرت على موقع البيت الأبيض عريضة تطالب بإتاحة المقالات العلمية الناتجة من أبحاث يمولها دافعو الضرائب مجانًا عبر الإنترنت، وتناولت الفارديان هذه المبادرة أيضًا.

تدعو العريضة إلى تعميم سياسات شبيهة بسياسة (NIH). ويتيح توقيعها للمواطنين، حتى من لا يستطيعون الاستقالة احتجاجًا من هيئات التحرير، التعبير عن دعمهم للوصول المفتوح إلى البحث.